# مصر
# بعد مبارك - إضرابات واحتجاجات (الجزء 1)

www.socialistworld.net
موقع اللجنة لأممية العمال
2011/02/16
مراسلة اللجنة لأممية العمال، القاهرة

## أسبوع من تصاعد التحركات العمالية

جاءت أنباء هذا الصباح وقبل أن أرسل هذا التقرير عن التحركات العمالية في مصر إلى موقع اللجنة لأممية العمال أن أكثر من 20000 عامل من شركة غزل المحلة بدؤوا إضراباً مفتوحاً، وأنهم يطالبون خصوصاً بإقالة المفوض العام ورئيس المجلس ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الأمن في الشركة، متهمين إياهم بجعل الشركة تخسر 270 مليون جنيه مصري (46 مليون دولار) خلال السنتين الماضيتين. ويطالب العمال أيضاً بتشكيل مجلس إدارة يعيَّن لإدارة الشركة حتى انتخاب مجلس إدارة جديد، وبلجنة نقابية "عادلة" (ممثلة). ويدعون إلى تسوية أجور العمال مع درجات وفقاً لمؤهلاتهم، وبتأسيس إدارة جديدة للتسويق والتنمية. ويدعون إلى طرد المستشارين وإعطاء الفرصة للعمال الشباب المؤهلين تأهيلاً عالياً لتعيينهم في المناصب القيادية، وبزيادة المكافآت إلى 300٪، ولبدل وجبة، وبحد أدنى للأجور بـ1200 جنيه (203 دولار) ومن أجل المساواة في توزيع الحوافز ومكافآت التقاعد، وبعودة جميع القيادات العمالية في الشركة التي تم طردها أو نقلها خلال السنوات السابقة.

أيضاً هذا الصباح بدأ 3500 عامل في شركة كوكاكولا في حلوان إضرابهم مرة أخرى مطالبين بتغيير الأجور الأساسية للعمال المعينين حديثاً وأن تكون مساوية لذات عمال الحديد والصلب، وبارتفاع مكافأة التقاعد. وفي الأسبوع الماضي كانوا قد أضربوا مطالبين بنفس المطالب ولكن إضرابهم انتهى بعد أن وعدهم رئيس مجلس الإدارة بالوفاء بهذه المطالب. ومع ذلك لم يحدث أي شيء وبالتالي يتم الإضراب المفتوح صباح اليوم.

يحاول التقرير التالي تغطية التطورات التي حدثت والتي كان لها دور أساسي في نتائج الثورة المصرية حتى الآن، مع التركيز على الدور الحاسم للطبقة العاملة في إضراباتها والاحتجاجات التي تشتعل في جميع أنحاء البلد. لقد كانت مجمل هذه التحركات عفوية ولقد تم عزل الكثير منها مما يجعل النشاط التضامني من الإجراءات الصعبة. ويغطي هذا التقرير إضرابات ومناقشات مع قيادات عمالية ودعم اللجنة لأممية العمال لنضال العمال المستمر ولدفاعهم عن مطالبهم الطبقية ولاستمرار الثورة.

### لا لحكومة "انتقالية" معينة من قبل الجيش

بحسب تقارير إعلامية سيتم تعيين وزراء جدد "يتمتعون بموافقة المجتمع ويمثلون كل أطياف الحياة السياسية" للمقاعد الشاغرة الآن في وزارات التربية والتعليم والسياحة والثقافة والمعلومات. وسيعلن عنهم في هذه الأيام القادمة بعد لقاءات مع رئيس الوزراء شفيق. شفيق، الذي قام باجتماعات على مدى اليومين الماضيين حول "الحاجة إلى استعادة الانضباط في الشوارع من خلال العودة الكاملة لقوات الشرطة"، طالب بـ"التصدي لضرورة توفير السلع الأساسية للمواطنين واستئناف الأنشطة الاقتصادية".

وكان المجلس الأعلى العسكري قد كلف شفيق لقيادة فترة الستة أشهر الانتقالية، يقوم خلالها الجيش بتولي السلطة لحين إجراء الانتخابات الرئاسية في سبتمبر. وتم اختيار البشري، مفكر إسلامي "معتدل"، كرئيس للجنة المكلفة للنظر في التعديلات الدستورية، كما وعد الجيش المتظاهرين والجماعات المعارضة. وكان البشري سابقاً نائب رئيس مجلس الدولة والهيئة التي كانت مسؤولة عن إدارة الشؤون الإدارية في النظام القضائي تحت حكم مبارك. وعلاوة على ذلك قال الإخوان المسلمون أن أحد نوابهم السابق، صالح، سيكون من بين أعضاء الفريق. وكان صالح سابقاً عضواً في لجان البرلمان المصري الدستورية والتشريعية. وقيل أن بقية أعضاء الفريق ستكون من القضاة في المحكمة الدستورية العليا والمحاكم الأخرى، فضلاً عن عدد من أساتذة القانون. وذكرت التقارير أن الفريق سيبدأ أنشطته في 16 فبراير في مقر وزارة العدل، وحتى الاستفتاء الوطني الذي سيعقد في غضون شهرين.

### حركة المعارضة تسيطر عليها الأحزاب التقليدية والموالية للرأسمالية

تطالب جماعات سياسية مختلفة بتعديلات دستورية لضمان انتخابات رئاسية نزيهة ولمدة محدودة للرئاسة وبرقابة مستقلة على العملية الانتخابية. ومن بين الأكثر من 70 ناشطاً معتقلاً ومفقوداً، تم الإصدار عن واحد فقط وهو وائل غنيم الذي قام بإعداد صفحة فيسبوك الأصلية التي دعت للتظاهر. وكان قد اعتقل يوم 28 يناير وأفرج عنه قبل تنحي مبارك، وذلك بعد أن كان معصوب العينين خلال احتجازه من قبل جهاز الأمن المصري لمدة 12 يوماً.

وفي حين أن المعارضة الرسمية من العهد القديم وذات أقل مصداقية اليوم تسعى إلى إعادة وضع نفسها في الحركات الشعبية، وأن الإخوان المسلمين المحظورين سابقاً قد أعلنوا أنهم سيقومون بتشكيل حزب سياسي قانوني، تحاول المجموعات الشبابية البناء على زخمها من خلال تشكيل مركبتها السياسية. وعدد من الناشطين غير المنظمين، والجماعات اليسارية التي بطبيعة الحال تم استبعادها من هذه العملية، يبحث اليوم حول ما يجب القيام به. فقام الناشطون بمختلف المحاولات لتشكيل جبهات خاصة بهم مثل "جبهة وحدة الشباب" جنباً إلى جنب مع العديد من المجموعات الأخرى والائتلافات واللقاءات التي شملت الكثير منهم. وأعرب بعض الناشطين أن هناك شعور بالفوضى والانقسامات، ولكن على الرغم من أن المناقشات كانت حصرية في بعض الحالات، لكنها كانت أكثر انفتاحاً وديمقراطية في حالات أخرى. ومن الواضح أن هناك دروس مستفادة مما يجري حالياً من اختبارات وأفكار، وحتى لو كان ذلك في معظم الحالات وراء الأبواب المغلقة وأنه حتى الآن لم يتم إشراك الذين ظهروا حديثاً من شباب وقيادات عمالية ومن الحركة الثورية الرائعة.

والعديد من الناشطين اليوم، عندما يتم الكشف عن تفاصيل محددة حول الفترة الانتقالية "الديمقراطية" من قبل الجنرالات، يرون الحكومة العسكرية تتفاوض مع قوى المعارضة التقليدية ومع بعض الناشطين الذين نصبوا أنفسهم مثل غنيم، فيشعرون بأن الثورة في خطر من أن تختطف من قبل الجيش مع إجماع من قبل جزء من المعارضة التي تنفذ التغييرات من تلقاء نفسها. إن المتحدثون الحاليون باسم المعارضة لا يمثلون حتى جزءاً بسيطاً من الذين شاركوا في هذه الثورة وكانوا في ميدان التحرير وغيرها من مواقع الاحتجاجات، ناهيك عن موجة الإضرابات القوية. وهناك بالفعل سخط حول تشكيل مجلس الوزراء من قبل الجيش الذي من المرجح أن ينطوي على إشراك الإخوان المسلمين وغيرهم من قوى المعارضة التقليدية التي توصف بأنها تفتقر إلى "التوافق العام".

وهناك ناشطون يشكون بشكل متزايد أن الجيش يعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع أفراد مثل وائل غنيم ومؤسس حركة 6 أبريل أحمد ماهر. لكن هذه خطوة واعية من قبل الجيش ليظهر وكأنه متقبلاً للآراء "البديلة"، بينما هو يحاول منع القيادات الثورية الحقيقية من لعب دور مستقل في الإصلاح السياسي. ويشهد العديد الآن خطة مدروسة للغاية من قبل القادة العسكرية تتكشف خطوة خطوة، وذلك مع الذين بطبيعة الحال استفادوا جداً من الوضع السياسي والاقتصادي الراهن، ويتم ذلك بمساعدة من بعض عناصر النظام القديم وبعض العناصر الصغيرة لتحييدهم المعارضة. ومن الواضح أن الأوهام التي كانت موجودة لدى فئة من الجماهير والناشطين عند استقالة مبارك وتولي الجيش قد تتقلص الآن، والناشطون الشباب والعمال يشهدون بقايا النظام القديم تحاول إعادة تأسيس نفسها وهي تحرس امتيازاتها وما زالت تتمتع بها.

إن التعديلات الدستورية الموافق عليها من قبل قادة الجيش ليست كافية لهذه الحركة الثورية لأن معظم الناس يريدون دستوراً جديداً تماماً والحد من سلطة الرئاسة. وفي الانتخابات التي ستجري في غضون أشهر قليلة سوف يتم تعيين مرشحين يشملون من يمثل مصالح الطبقة الحاكمة، ما لم يتوجه الناشطون واليساريون نحو العمال الذين يناضلون اليوم للمساعدة في بناء حركة للطبقة العاملة والمزارعين الصغار والشباب والفقراء. لقد أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن الطبقة العاملة هي القوة الوحيدة التي يمكنها أن تستكمل الثورة وأن تتخلص من الفساد للبدء في تحويل المجتمع لمصالح الأغلبية.

هذا التطور يخيف النظام وممثليه والمدافعين عنه، بما في ذلك الليبراليين المؤيدين للرأسمالية الذين يحاولون تشكيل حكومة تقدم بعض التنازلات الطفيفة لتجنب ربط الصراعات العمالية ببعضها البعض وخوفاً من أن يشكل العمال بديلاً خاصاً بهم ومن أن تستمر الثورة. لقد طلب مجاور، رئيس اتحاد نقابات عمال مصر الفاسد والموالي للحكومة، من رؤساء النقابات أن يضعوا حداً للمظاهرات العمالية في هذه المرحلة، كما أوعز أن يحلوا على الفور أي مشاكل قد تواجه العمال. وقال أحد رؤساء النقابات، وقد تحدث مع الإعلام شرط عدم الكشف عن هويته، أن مجاور أعطى توجيهات لتوفير تحديثات كل ساعة حول ظروف العمال ولإخبار الاتحاد عن أي تطور لنشاط عمالي.

**الدور الرجعي لدى قادة الجيش**

وتتخذ القوات العسكرية موقفاً متشدداً في الموجة الأخيرة من الإضرابات. لقد دعا المجلس العسكري الحاكم "المصريين النبيلين" بإنهاء كل الإضرابات على الفور. ولكن العمال يضربون في جميع أنحاء البلاد لتحسين أجورهم وظروف عملهم ولتطهير المؤسسات من الرؤساء الفاسدين الذين جميعهم منحاز إلى النظام القديم. العمال في أماكن العمل يريدون استمرار الثورة وطرد أعوان النظام القديم واستعادة الشركات والمؤسسات الحكومية التي بيعت والتي تم الاستيلاء عليها من قبل الدولة الفاسدة والدكتاتورية.

وفي مدن للطبقة العاملة ومدن صناعية مثل حلوان والحومدية حيث تحرك العمال لمكافحة الفساد وتحسين الأجور وظروف عملهم، يقوم الجيش بحراسة بوابات المصانع من أجل عزل العمال في نضالهم. لقد أغلقت القوات العسكرية بوابات المصانع لعدم السماح لوسائل الإعلام والآخرين الذين يأتون للتضامن بالدخول. وفي الوقت نفسه، تشكو جماهير تلك البلدات أن حركة السير في فوضه وأن الوضع أصبح لا يطاق، وذلك فيما قوات الدولة لا توجد في الأماكن حيث يكون هناك حاجة إليها.

**الصراع الطبقي**

وفي الأيام القليلة الماضية فقط، مئات الآلاف من العمال في مصر نفذوا إضراباً أو احتجاجاً، وأظهروا عمق الثورة ورفعوا مطالب طبقية هي في الكثير من الحالات تلبى من قبل النظام بهدف تسوية الصراعات التي تنتشر بسرعة. ولكن هذه التدابير المؤقتة لن تكون كافية للعديد من العمال الذين لا يزال لديهم طريقاً طويلاً في نضالهم من أجل تحسين الأجور وظروف العمل.

وفي تنازل كبير للعمال وفي محاولة لامتصاص الحركة، كانت وزارة المواصلات قد قررت تثبيت جميع الموظفين المؤقتين في الشركة المصرية لإدارة وتشغيل المترو وتسوية حالات الموظفين الذين حصلوا على مؤهل عال أثناء الخدمة. وسيشمل هذا الامتياز العمال ذوي العقد لأكثر من سنة واحدة، مع المتعاقدين منذ أقل من عام والذين سيتلقون تعيينات دائمة بعد اجتياز برامج تدريب وبعد اختبارات. وسوف تنطبق الامتيازات على كل من الموظفين المؤقتين والدائمين وفقاً لقانون العمل.

وفي 14 فبراير، كانت الإضرابات تشتعل في جميع أنحاء القاهرة، بعد يوم من إعلان اتحاد نقابات عمال مصر (يوم الأحد 13 فبراير) أنه عقد موعداً للاجتماع مع رئيس الوزراء شفيق "لمناقشة مشاكل العمال ومستقبل النشاطات النقابية في مصر". واتفق أعضاء مجلس اتحاد نقابات عمال مصر في اجتماع طارئ في أعقاب "التطورات السياسية في البلد" أن "رؤساء النقابات سيقومون بتجميع قائمة مطالب عمالية وتقديمها إلى المجلس الذي سيقدمه بدوره إلى شفيق". ولكن العمال واصلوا احتجاجاتهم وإضراباتهم التي انتشرت في جميع أنحاء مصر للمطالبة بتحسين الأجور ووضع حد للفاسدين.

واتهم العمال مجاور أنه فاسداً وأنه يحاول وضع حد للنشاطات النقابية بسبب علاقاته الوثيقة مع الحزب الوطني الديمقراطي لدى مبارك، وهو يستغل منصبه كرئيس لاتحاد نقابات عمال مصر وكرئيس لجنة القوى العاملة في البرلمان، وأنه يجمع بين منصب رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ومنصبه كعضو في مجلس إدارة شركة السويس للأسمنت.

ونظمت النقابة المستقلة لعمال الضرائب العقارية، وهي أول نقابة مستقلة في مصر، احتجاجاً أمام اتحاد نقابات عمال مصر للمطالبة باستقالة مجاور ومجلس الاتحاد. وقال رئيس الاتحاد كمال أبو عيطة: "لقد أصبح الاتحاد مركزاً لمكافحة أنشطة النقابيين. والآن نحن نطالب بإجراء تحقيق في الفساد وباستقالة مجلس الإدارة وبالسماح للعمال بتشكيل نقابات مستقلة وحرة ".

وفي اليومين الماضيين احتج وأضرب عشرات الآلاف من العمال وفازوا بمطالبهم بزيادة الأجور والمكافآت، وهي عديدة جداً ولا يمكن ذكرها كلها. وقد أظهرت هذه الانتصارات من ناحية إصرار الطبقة العاملة على التنظيم الذاتي كجزء من هذه الثورة، ومن ناحية أخرى الخوف من قبل النظام أن العمال قد يريدون حصتهم من الكعكة. الصراعات التالية ليست سوى أمثلة ولا للحصر:

- 1500 عامل في مستشفى كفر الزيات اعتصموا إلى أن تمت الاستجابة لمطالبهم بإزالة مدير الصحة وإقالة مدير المستشفى والحصول على مستحقاتهم المالية وتثبيت العمال المؤقتين.
- في القاهرة تجمع العشرات من عمال الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية وعمال التشجير أمام وزارة الزراعة للمطالبة بتعيين موظفين العقود المؤقتة، وقال العمال أن رواتبهم تتراوح ما بين 40 و259 جنيه ومنهم من يعمل بعقود قابلة للتجديد لمدة أربعة أشهر.
- واحتج عمال الهيئة العامة للخدمات البيطرية أمام الوزارة مطالبين باستقالة المديرة المعينة حديثاً منى محرز واتهموها بالفساد، فهي كانت قد خرجت من معهد بحوث صحة الحيوان بعد شكاوى العمال هناك عن فسادها، وبالرغم من ذلك تم تعيينها بعد ذلك كرئيسة للسلطة.

**شركة معدات النسيج في حلوان**

في حلوان أضرب 400 عاملاً من شركة معدات الغزل والنسيج يوم 13 فبراير. وكعضو في اللجنة لأممية العمال كنت هناك وتحدثت إلى العمال الذين رحبوا بالتحيات التضامنية وأصروا على أخذ عنوان الموقع. وتمت تلبية جميع مطالبهم في اليوم ذاته وشملت زيادة الحوافز وأسهم الأرباح السنوية وتنفيذ الترقيات المتأخرة.

وكان العمال قد شكلوا لجنة خاصة بهم أرادت التحدث إلي على انفراد داخل المكتب، ولكن العمال رفضوا ذلك وأصروا أن يتم الحديث أمام القوى العاملة. وعندما سألتهم عن الثورة صرخ العديد منهم في الوقت نفسه "يمكننا أن نتنفس الآن بعد ثورة الفيسبوك". وعندما سئلوا عن دورهم في الثورة عبروا عن إرادتهم في قيادة معركتهم الخاصة داخل الشركة وخاصة في بناء نقابة مستقلة. وقال لي البعض في حديث خاص أنهم يودون إسقاط النظام برمته وليس فقط الرئيس مبارك. وقالوا أنهم يستهدفون عبر مطالبهم وزير الصناعة والتجارة واتحاد نقابات عمال مصر وشركة معدات الغزل والنسيج مع جميع فروعه.

وغادرت المصنع وهم في مناقشة مع اللجنة العمالية حول إرسال ممثلين للتفاوض، وكانت استجابة العمال "سنبقى في الإضراب حتى نفوز بجميع مطالبنا". في وقت لاحق من ذلك اليوم قيل لي عبر الهاتف ان مجلس الادارة في الشركة وعد أن تتحقق كافة مطالبهم.